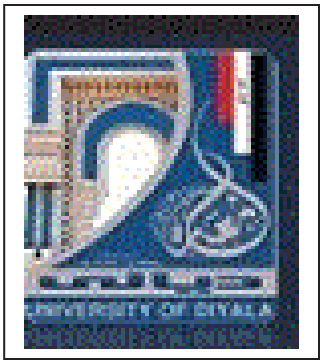

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى – كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف واثرها في تعزيز الأمن الوطني العراقي
- دراسة في الجغرافية السياسية

أطروحة قدمت الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراة فلسفة في الجغرافية البشرية .

من قبل

فراس عبد الجبار الربيعي

باشراف

الأستاذ الدكتور محمد يوسف حاجم

2017م 1439 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ))

البقرة الاية 126

اقرار المشرف

اقر ان اعداد هذه الاطروحة الموسومة (الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف ودورها في تعزيز الامن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية) التي تقدم بها الطالب فراس عبد الجبار الربيعي قد جرى تحت اشرافي في جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية /قسم الجغرافية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراة في فلسفة الجغرافية البشرية .

التوقيع /

الدرجة العلمية /

الاسم /

التاريخ / /

استنادا الى التوصيات المتوفرة ارشح الاطروحة للمناقشة.

التوقيع

الدرجة العلمية /استاذ

الاسم / الدكتور محمد يوسف حاجم

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ / /

اقرار الخبير اللغوي

إقر باننني قد قرأت الأطروحة المعنونة (الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف وأثرها في تعزيز الأمن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية)التي قدمها الطالب فراس عبد الجبار الربيعي إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية /قسم الجغرافية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراة في فلسفة الجغرافية البشرية وقد وجدتها صالحة من الناحية اللغوية .

التوقيع /

الدرجة العلمية

الاسم /

التاريخ / /

اقرار الخبير العلمي

اقر باننني قد قرات الاطروحة المعنونة (الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف وأثرها في تعزيز الامن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية)التي قدمها الطالب فراس عبد الجبار الربيعي الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية قسم الجغرافية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراة في فلسفة الجغرافية البشرية وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية .

التوقيع /

الدرجة العلمية /

الاسم /

التاريخ / /

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نقر بأننا قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة – الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف وأثرها في تعزيز الامن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية التي قدمها الطالب فراس عبد الجبار الربيعي وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراة في الجغرافية البشرية بتقدير ( ) .

التوقيع

اللقب العلمي /أستاذ

د.عبد الأمير عباس عبد

التاريخ / /

رئيسا

التوقيع

اللقب العلمي / استاذ

د.عباس غالي الحديثي

التاريخ / /

عضوا

التوقيع

اللقب العلمي /أستاذ مساعد

د . ماهر إسماعيل إبراهيم

التاريخ / /

عضوا

التوقيع

االلقب العلمي /استاذ

د. رعد رحيم حمود

التاريخ / /

عضوا

التوقيع

اللقب العلمي /أستاذ مساعد

د احمد داود حميد

التاريخ / /

عضوا

التوقيع

اللقب العلمي /أستاذ

د.محمد يوسف حاجم

التاريخ / /

عضوا ومشرفا

صدقت من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى.

التوقيع /

اللقب العلمي /أستاذ مساعد

الاسم / ا. م. د نصيف جاسم محمد الخفاجي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى /وكالة

الاهداء

الى .....

من رحل بصمت وانطوت اخر صفحات عمره قبل ان اطوي صفحات الاطروحة

والدي .....وفاءا

ملاذي الامن والخيمة الكبرى

والدتي .... برا

سندي في الدنيا اخوتي .....اعتزازا

رفيقة عمري الغالية..... زوجتي

فلذات كبدي .....بنين ويقين وحسين

اهدي ثمرة جهدي

شكر وامتنان

الحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال قدره وعظيم سلطانه وهو الاجدر بالحمد والشكر والثناء لما من علية من فضل ونعمة فضلني بها على كثير من عباده اما بعد ....

فانه من دواعي الوفاء والعرفان ان اتقدم بجزيل الشكر الى جامعتي العزيزة جامعة ديالى وعمادة كلية التربية للعلوم الانسانية لما قدموه من دعم ورعاية للباحث طوال مدة الدراسة والشكر موصول الى رئاسة قسم الجغرافية متمثلا باساتذته ومنتسبيه فجزاهم الله عني خير الجزاء .

كما لايسعني الا ان اتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ الدكتور محمد يوسف حاجم المشرف على الاطروحة لما ابداه من توجيهات سديدة وافكار قيمة كان لها الاثر الكبير في تصويب العمل وتحسين جودته، كما اتقدم بشكري وتقديري العالي الى الاستاذ الدكتور عبد الامير عباس الحيالي الذي هو بمثابة الاب الروحي للباحث وعلى يديه تلقيت اول مبادئ الجغرافية السياسية واساتذتي الكبار الدكتور عباس غالي الحديثي والدكتور رضا عبد الجبار الشمري استاذ الجغرافية السياسية في كلية الاداب جامعة القادسية والاستاذ الدكتور عطا الله الحديثي والدكتور سعدون شلال ظاهر في جامعة الكوفة والاستاذ الفاضل الدكتور محمد دلف في جامعة الانبار والدكتور صبري الهيتي والاستاذ سهير ابراهيم حاجم والدكتور لطفي المؤمني رئيس المنظمة الاورو عربية لابحاث البيئة والمياه والصحراء والدكتور بو عيدة الحاسي عميد كلية البيئة والموارد الطبيعية في جامعة عمر المختار في ليبيا والاخوة كل من الدكتور مثنى مشعان خلف والدكتور بشار القيسي والدكتور مشتاق خليل لدورهم في ابداء المشورة العلمية في مرحلة اختيار الموضوع وابداء التوجيهات اللازمة اثناء مدة الكتابة والى اخي وزميلي صاحب الخلق الرفيع الدكتور بشار هاشم كنوان لمساهمته في اعداد خرائط الاطروحة ولاانسى بكل تاكيد منتسبي وزارة الصحة والبيئة – مديرية بيئة ديالى لما قدموه من دعم فني كبير للباحث وهم كل من المهندس الاقدم سالم جاسم دهش والاخ محمد صادق هاشم والمهندس عادل خليفة نوار معاون مهندس اقدم في وزارة الصحة والبيئة الدائرة الفنية كما واتقدم بجزيل شكري وامتناني الى الاخت الفاضلة (ام فراس) امينة مكتبة قسم الجغرافية في كلية الاداب /جامعة بغداد والتي لم تدخر جهدا ولم تبخل باي مصدر يغني الاطروحة فجزا الله الجميع عني خير الجزاء .

المستخلص

الامن الوطني مصطلح يشير الى الوسائل والاساليب التي تتبعها الدولة لغرض تامين الحماية الكاملة للدولة داخليا وخارجيا والذي يتدرج من الامن الشخصي للمواطن الى امن البلد كليا وهو من المفاهيم التي تطورت كثيرا في القرن العشرين بعد التطورات المتلاحقة التي حصلت في العالم فانتقل من مفهوم الامن التقليدي الذي يقتصر على الجانب العسكري الى مفهوم الامن المعاصر الذي يضم عناصر عديدة منها (الامن الغذائي والامن الاجتماعي والامن الاقتصادي والامن البيئي اضافة الى الامن العسكري) وفرض الامن البيئي نفسه كرقم صعب في معادلة الامن الوطني المعاصر فلايمكن لاي صانع قرار ان يفكر في تحقيق الامن الوطني دون الاخذ بنظر الاعتبار الجانب البيئي كونها اي البيئة اساس لبناء العناصر الاخرى.

وقد انتبه العالم بعد النصف الثاني من القرن العشرين الى قضية التلوث البيئي ومخاطرها الجمة وانها ليست مسالة محلية بل قضية عالمية عابرة للحدود وبدأت الجهود تنصب للتعاون من اجل الحد من مخاطرها فكانت الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف احدى اشكال التعاون الدولي في مجال مكافحة التلوث البيئي وهي سلسلة من الاتفاقيات التي عقدت برعاية الامم المتحدة منذ عام 1972 لمكافحة التلوث البيئي بكافة اشكاله .

والعراق من الدول التي سارت على منهج الامن الوطني التقليدي منذ تاسيس الدولة العراقية سنة 1920 وهو بحاجة ماسة الى تحديث منظومته الامنية، وقد عالج موضوع الاطروحة قضية مهمة وهي قضية الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف باعتبارها جزئية مهمة في تحقيق الامن البيئي الذي هو جزء من الامن الوطني بشكل عام ،حيث ان الاتفاقيات المذكورة تعد احدى الحلول التي يمكن ان تعالج التحديات البيئية التي يعاني منها العراق من خلال تقديمها حلولا فنية تشمل أعادة بناء القدرات الفنية للكوادر والمؤسسات العراقية كما انها يمكن ان تقدم غطاءا قانونيا للبيئة العراقية من حيث تطوير القانون المحلي والحماية القانونية الدولية للبيئة العراقية وتعزيز الموقف السياسي العراقي على الصعيد الدولي .

لقد انطوت الاطروحة على اربعة فصول تضمن الفصل الاول الاطار النظري والمفاهيمي للبحث فيما تناول الفصل الثاني الابعاد السياسية للاتفاقيات الدولية من حيث علاقة الاتفاقيات

الدولية بشكل عام بالجغرافية السياسية ومفهوم الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف والموقف الدولي والعراقي من الاتفاقيات المذكورة اما الفصل الثالث فتطرق الى علاقة البيئة بالامن الوطني والتحديات البيئية في العراق حيث تناول الباحث المفهوم التقليدي والمعاصر للامن الوطني وعلاقته بالبيئة وبضمنه الامن الوطني العراقي فيما تناول في المبحثين الثاني والثالث التحديات البيئية في العراق وهي تحديات طبيعية وبشرية .

اما الفصل الرابع فقد تضمن كيفية استثمار الاتفاقيات البيئية في تعزيز الامن الوطني العراقي واشار الباحث الى ان الاتفاقيات لها فوائد عامة وفوائد خاصة يمكن للعراق ان يجني منها اربعة نقاط اساسية تساهم في تعزيز امنه الوطني وهي :

1-بناء القدرات وهو مصطلح حديث اطلقته المنظمة الدولية للبيئة (UNEP) يتضمن تعزيز القدرات على مستوى الافراد والمؤسسات والانظمة لغرض تحسين العمل في مجال البيئة ، والعراق احوج مايكون الى اعادة بناء قدراته وتطويرها في المستويات الثلاثة خصوصا بعد سنوات العزلة خلال العقوبات الدولية 1991 – 2003 من اجل مواكبة التطور العلمي والفني الحاصل على مستوى العالم .

2-الانتقال الى التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر وهما مصطلحان في غاية الاهمية من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية اشارت اليهما الاتفاقيات البيئية والمنظمة الدولية للبيئة في اكثر من مكان وتاتي اهميتهما في كونهما مفهومان ذا تاثير كبير في النواحي الثلاثة المذكورة اذ ان التنمية المستدامة هي منظومة تخطيط مستقبلي للحفاظ على رصيد الاجيال القادمة اما الاقتصاد الاخضر فيساهم في اعادة بناء المنظومة الزراعية المتهالكة والتخلص من الاقتصاد الريعي الاحادي الجانب المعتمد على النفط خصوصا ان ازمة الاسعار الاخيرة من عام 2014 اثبتت ان العراق بحاجة الى اعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العراقي من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى .

3-الحماية القانونية حيث اصبح القانون البيئي فرعا من فروع القانون الدولي ومصدر اساسي من المصادر التي يستند اليها قانون محكمة العدل الدولية وعليه فان العراق يجب ان ينظر اليه بجدية من خلال ثلاث جوانب اساسية وهي :

أ- تطوير القانون المحلي حيث يشير فقهاء القانون الدولي ان القانون الدولي ليس ملزما للقانون المحلي ولكن يجب ان يكون القانون المحلي متطابقا مع القانون الدولي لتكون الدولة في حالة وئام مع المجتمع الدولي والملاحظ ان العراق على الرغم من انه قد شرع باصدار القوانين البيئية في وقت مبكر الا ان هذه القوانين اصبحت قديمة ولم يحصل عليها اي تحديث يواكب القضايا المعاصرة في البيئة فهي تركز على الاضرار التي يحدثها الافراد في البيئة المحلية ولم يصدر قانون جديد يعالج المشكلات المعاصرة مثل انبعاثات الكاربون والمواد المضرة بالاوزون لا على مستوى الافراد ولا على مستوى المنشات الصناعية .

ب- الحماية القانونية الدولية ومن هذا الجانب فالعراق احوج مايكون الى الحماية الدولية كونه يعاني من قضية تردي نوعية المياه القادمة من تركيا وايران وقضية اضرار الحروب المتتالية وفي حالة كون العراق عضو فعال في الاتفاقيات البيئية فانه يمكنه اللجوء الى الوسائل القانونية لدى محكمة العدل الدولية لتحصيل حقوقه في هذه المجالات .

ج- تجنب العقوبات الدولية اذ ان كثيرا مايؤدي الجهل بالقانون الى ارتكاب افعال غير صحيحية تؤدي الى عقوبات جزائية تنعكس على الدولة .

4-الجانب السياسي حيث ان الاتفاقيات الدولية تعزز المكانة السياسية للدولة وتظهرها بالمظهر اللائق والعراق من الدول التي تحتاج الى العودة للمجتمع الدولي بقوة لاغراض عديدة منها :

ا- تحسين صورة العراق في المجتمع الدولي .

ب- معالجة الملفات العالقة مثل البند السابع والديون المتراكمة .

ج – زيادة التمثيل العراقي في المنظمات الدولية .

د- فتح حوارات سياسية مع الدول الصديقة للبيئة واستغلال ورقة البيئة كورقة سياسية كما فعلت روسيا ازاء موقفها من قضية كيوتو .

لاسيما ان استراتيجية الامن الوطني الصادرة من مجلس الامن الوطني العراقي عام 2016 قد اشارت صراحة الى ارتباك اداء السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 لاسباب عديدة ومنها اختلاف الرؤية والتدخلات الخارجية وتسارع المتغيرات الدولية والاقليمية.

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الاية القرانية	أ
2	اقرار المشرف	ب
3	اقرار الخبير اللغوي	ت
4	اقرار الخبير العلمي	ث
5	اقرار لجنة المناقشة و تصديق مجلس الكلية	ج
6	الاهداء	ح
8	الشكر والامتنان	خ
9	مستخلص البحث	د–ر
10	فهرس المحتويات	ص–ق
11	فهرس المواضيع	ص–ط
12	فهرس الجداول	ط
13	فهرس الاشكال	غ
14	فهرس الخرائط	ف
15	الفصل الاول / الاطار النظري والمفاهيمي	17–1
16	المقدمة	3–2
17	المشكلة	4–3
18	الفرضية	4
19	اهداف البحث	5–4
20	الحدود الزمكانية للبحث	5
21	مناهج البحث المستخدمة في الدراسة	8–7
22	تنظيم بنية الدراسة	11–8

23	المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث	13-12
24	دراسات سابقة	17-13
25	الفصل الثاني / الابعاد الجغرافية السياسية للاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف	55-18
26	تمهيد	19
27	المبحث الاول العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والجغرافية السياسية	29-20
28	المبحث الثاني محتوى الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف	46-30
29	المبحث الثالث الرؤية الدولية وموقف العراق من الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف	55-47
30	الفصل الثالث علاقة البيئة بالامن الوطني والتحديات البيئية في العراق	101-56
31	تمهيد	57
32	المبحث الاول الامن الوطني وعلاقته بالبيئة	68-58
33	المبحث الثاني التحديات البشرية المؤثره على البيئة العراقية	93-69
34	المبحث الثالث التحديات الطبيعية التي تؤثر على البيئة العراقية	101-64
35	الفصل الرابع	146-102
36	تمهيد	114
37	المبحث الاول المردودات العامة والخاصة للاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف واثرها على العراق	125-102

38	المبحث الثاني المنظور الجغرافي لتحليل العلاقة بين الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف والامن الوطني العراقي باستخدام نموذج التحليل الرباعي	146-126
39	الاستنتاجات والتوصيات	151-147
40	المصادر	165-152
41	الملاحق	188-166
42	الخلاصة باللغة الانكليزية	A-E

فهرس الجداول

ت	اسم الجدول	الصفحة
1	اهم المنظمات الدولية في العالم	21
2	الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف قبل عام 1968	32
3	الزيادة الحاصلة في انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون في الدول الصناعية للفترة من سنة 1990–2012	48
4	الاتفاقيات البيئية الدولية التي صادق عليها العراق	54
5	عدد سكان العراق للفترة من 1977–2016	71
6	الزيادة المستمرة في سكان الحضر للمدة من 2009–2014	72
7	نسبة احساس الافراد بمسؤلياتهم تجاه البيئة	74
8	انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون في العراق والدول الاقليمية لسنة 2006	76
11	مقارنة لتغير سكان المناطق الحضرية من العراق خلال الفترة من 1997–2012	78
12	نسبة المحرومين من الخدمات الاساسية مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في العراق لسنة 2011	80
13	كمية المياه المستخدمة والمصرفة من المنشاة الصناعية حسب القطاع	88
14	المعدل الشهري لكميات المخلفات الصناعية الصلبة الخطرة وغير الخطرة المتولدة من المعامل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن وشركات القطاع المختلط حسب القطاع لسنة 2014	89
15	حصة الفرد من وارادات نهري دجلة والفرات للفترة من 2003–الى 2014	90

16	المعدلات الشهرية والمعدل السنوي لتركيز غاز so^2 في محطات مراقبة نوعية الهواء المحيط بمدينتي بغداد وبابل	92
17	المساحات المتاثرة بالتصحر والتعرية في العراق	96
18	الحد الاعلى والادنى لكمية الغبار المتساقط بوحدات غم –م2– شهر لمحافظات العراق عدا اقليم كردستان لسنة 2014	97
19	المواقع المدروسة حسب البرنامج الاممي والحكومة اليابانية عام 2004	110
21	تطبيق مصفوفة سوات	142
22	عناصر المصفوفة حسب النقاط والنسب المئوية	143
23	عناصر المصفوفة بعد دمج العناصر	144

فهرس الاشكال

ت	اسم الشكل	الصفحة
1	تصنيف الاتفاقيات الدولية	25
2	مستويات اهتمامات الجغرافية السياسية	27
3	المبادئ العامة لمؤتمر ريو 1992	36
4	انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون في الدول الصناعية للفترة من 1990–2012	48
5	مجالات الامن الوطني المعاصر	63
6	انموذج مقترح لبناء الامن الوطني المعاصر	68
7	علاقة السكان بالموارد الطبيعية والبيئة	70
8	تزايد سكان العراق للفترة من 1977–2016	72
9	معدل انبعاث co_2/كم ^{2}في العراق ودول الجوار	77
10	حصة الفرد من انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون في العراق والدول الاقليمية	77
11	التاثيرات السلبية للنمو الحضري	87
12	انخفاض نصيب الفرد من واردات نهري دجلة والفرات للفترة من 2003– الى 2014	90
13	النتائج المترتبة على تدهور الاراضي الزراعية	98
14	تاثير الاقتصاد الاخضر في القطاعات المختلفة	114
15	خطوات بناء النموذج الستراتيجي	130
16	الستراتيجية البريطانية في احتمالية ومستوى الخطر الامني	131
17	مخطط مصفوفة سوات	135

18	دمج عناصر سوات للتغلب على نقاط الضعف	136
19	ستراتيجيات دمج عناصر swot	137
20	دائرة بيانية توضح تساوي نسب عناصر المصفوفة افتراضيا	137
21	دائرة بيانية توضح عناصر المصفوفة بعد دمج العناصر	138
22	خطوات ستراتيجية التحليل الرباعي	139
23	التخطيط لدراسة العلاقة بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والامن الوطني العراقي باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي	140
24	تفوق نقاط الضعف على بقية العناصر في المصفوفة قبل دمج العناصر	143
25	تفوق عناصر القوة والفرص على نقاط الضعف بعد دمج العناصر	145

فهرس الخرائط

ت	اسم الخريطة	الصفحة
1	موقع العراق من الوطن العربي والعالم	6
2	نسب احساس السكان بمسؤولياتهم تجاه البيئة حسب المحافظات	75
3	نسب المحرومين من شبكات الصرف الصحي حسب المحافظات	81
4	نسب المحرومين من مياه الشرب غير المطابقة للمواصفات القياسية	82
5	موقع الاهوار بالنسبة للعراق	85
6	المواقع التي تم مسحها في برنامج تقوية شؤون البيئة في العراق	111

الفصل الاول

الاطار النظري والمفاهيمي

المقدمة

يعد مصطلح الامن الوطني من المصطلحات المهمة في الجغرافية السياسية وليس من المبالغة القول ان غاية الجغرافية السياسية هو دراسة وتحليل مقومات الدولة لغرض الوصول الى النقاط الجوهرية التي تعزز سيادتها وامنها الوطني، لذا فان البحث في مفهوم الامن الوطني والعوامل التي تساهم في تعزيزه هو من صلب المهام التي تقع على عاتق المختصين بهذا العلم.

وقد تطور مفهوم الامن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على الجانب العسكري الى المفهوم المعاصر الذي يشمل عناصر عديدة ذات مساس بسيادة الدولة ومنها الامن البيئي خصوصا بعد ان ظهر الاهتمام واضحا بمشكلة التلوث البيئي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين وبدأ يأخذ اهتماما واسعا من تفكير صانعي القرار السياسي والباحثين المهتمين بشؤون البيئة وهذا الاهتمام مما دفع الى عقد المؤتمرات والندوات و الاتفاقيات البيئية الدولية التي يطلق عليها (الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف) للتصدي لمخاطر التلوث البيئي بمختلف اشكاله والتي اصبحت على مستوى عالي من الاهمية وتحظى بعناية محلية ودوليه وتوفر الكثير من الامتيازات للدول المنضوية تحت لوائها (ولعل ما يلاحظ في هذا المجال عدم انخراط الدول العربية ومنها العراق في الصياغة الاولية لهذه الاتفاقيات وتأخرها في التصديق والتنفيذ وربما يعود السبب الى قلة الموارد المادية وضعف البنى التحتية والخبرة اللازمة ولم يسجل لها حضورا لافتا الا في الاتفاقية الاطارية لتغيير المناخ وبروتوكول كيوتو)[1].

وقد جاءت هذه الاطروحة (الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف واثرها في تعزيز الامن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية) لتناقش مردودات هذه الاتفاقيات على الامن الوطني العراقي ، ولاسيما ان البيئة العراقية اصبحت تتعرض لتهديدات خطيرة تعود اسبابها الى عوامل بشرية وعوامل طبيعية تمس الامن الوطني للدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، حيث من المتوقع ان تعود هذه الاتفاقيات على العراق بالفائدة من عدة نواحي تأتي على رأسها البيئة الطبيعية بعينها حيث ان الضرر البيئي الكبير الذي اصاب العراق يحتاج الى

---

[1] -البيئة العربية تحديات المستقبل، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، لبنان، 2010، ص IIX .

جهود كبيرة لمعالجته من حيث الخبرة الفنية والقضايا التقنية العالية وهذه الاتفاقيات ستساهم في الحصول على دعم فني وتقني لتحسين وضع البيئة من حيث الاجهزة المتطورة واجراء المسوحات البيئية وهو ما أطلق عليه (بناء القدرات) والانتقال الى مجالات اوسع منها التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر و ان ما حصلت عليه افغانستان في هذا المجال هو خير دليل على ذلك فقد قدم برنامج الامم المتحدة للبيئة The United Nations Environment Program (UNEP) من خلال تعاونه مع وكالة افغانستان الوطنية لحماية البيئة المساعدة الفنية والتقنية لدولة افغانستان .

اضافة الى الجانب القانوني الذي يتضمن تحسين حوكمة البيئة وتطوير القانون البيئي العراقي ليواكب متطلبات العصر والحصول على الحماية القانونية الدولية في بعض القضايا ذات البعد الدولي والاقليمي مثل قضايا المياه واشكالياتها مع دول الجوار والاضرار التي سببتها الحرب والنزاعات البيئية لان هذه الاتفاقيات تعد الاساس الذي تستند عليه محكمة العدل الدولية كما سيرد ذلك بالتفصيل لاحقا.

اما من الناحية السياسية فان من شان هذه الاتفاقيات ان تدعم العراق سياسيا في المحافل الدولية خصوصا ان العلاقات الخارجية للعراق لا تقل ضررا عن البيئة بسبب الظروف السياسية المشار اليها انفا وخصوصا خلال فترة العقوبات الدولية (1991-2003)حيث شهدت علاقات العراق الخارجية خلال هذه الفترة انقطاعا شبه كامل عن العالم الخارجي مما ادى الى تخلف الكثير من القطاعات وضمورها والحقيقة التي يجب ان تقال ان السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 لم تنجح في اعادة العراق الى وضعه الطبيعي كليا ومازالت هناك الكثير من الملفات التي تحتاج الى معالجات.

منهجية الدراسة وتنظيمها

أولا -مشكلة الدراسة: -

تلخصت مشكلة الدراسة بالمقولات التالية: -

1-ماهي طبيعة العلاقة بين الجغرافية السياسية والامن الوطني للدولة بشكل عام؟

2-هل ان الامن الوطني العراقي يسير حسب المفهوم المعاصر ام مازال يسير وفق النظرية التقليدية؟

3-هل يعاني الامن البيئي العراقي من تحديات حقيقية تنعكس على الامن الوطني العراقي؟

4-ماهي النقاط الايجابية التي تعود بها الاتفاقيات البيئية على الامن الوطني العراقي وهل ستساهم في تعزيزه في حال المصادقة عليها؟

ثانيا -فرضية الدراسة: -

تلخصت فرضية البحث بالمقولات الاتية: -

1-ان العلاقة بين الجغرافية السياسية والامن الوطني تنشا من استثمار العوامل الجغرافية لتحقيق استراتيجيات الامن الوطني الذي هو بدوره ستراتجية لحماية الدولة.

2-ان الامن الوطني العراقي يسير وفق المفهوم التقليدي منذ تأسيس الدولة العراقية سنة 1920 ويعتمد على الجانب العسكري فقط.

3-ان العراق يعاني من مشاكل بيئية مركبة اصبحت تشكل خطرا على الامن الوطني العراقي كون ان البيئة اصبحت احدى مرتكزات الامن الوطني المعاصر ومازال الوضع البيئي في العراق في غاية الهشاشة حيث جاء العراق بالمرتبة (116) عالميا في مؤشر الاداء البيئي لعام 2016 الصادر عن جامعة ييل وكولمبيا الامريكتين.

4- ان الاتفاقيات البيئية الدولية تحمل في مضمونها الكثير من المساعدات الفنية والتقنية للدول التي صادقت عليها ومنها المساعدة في اعداد التقارير الوطنية والدعم اللوجستي في مجال البيئة اضافة الى ابعادها القانونية كونها تمثل احدى المصادر القانونية لمحكمة العدل الدولية بحسب المادة(38) من قانون المحكمة كما سيرد لاحقا في فصول الاطروحة وبالتالي فان الانضمام الى هذه الاتفاقيات سيوفر وضعا قانونيا للعراق في مواجهة مشاكل البيئة الاقليمية كما ان تواجد السياسة الخارجية العراقية في هكذا محافل سيساهم في اعادة العراق الى الساحة الدولية ويمكن عقد الكثير من الصفقات السياسية تحت مظلة الاتفاقيات البيئة كما فعلت روسيا قبل توقيعها على بروتوكول كيوتو وهذه النقاط اجمالا ستنعكس على الامن الوطني العراقي بصورة ايجابية.

ثالثا –اهداف الدراسة ومبرراتها: –

من الاسباب التي شجعت الباحث على اختيار موضوع البحث هو الاستجابة لكتاب مستشارية الامن الوطني المرقم 2/ 37 / 1438 في 9/6 /2012 المعنون (قائمة المحاور والمواضيع المقترحة) الذي يشير في الفقرات (1 ،3 ،6) الى الحاجة لدراسات اكاديمية عن نظريات الامن الوطني واليات تحديد المصالح الوطنية والتحديات التي تهدد هذه المصالح وتقييم المنظمات والتكتلات والتحالفات الدولية والاقليمية ومايعود به انضمام العراق اليها من فائدة على الامن الوطني العراقي و تحديد السياسات المناسبة لاستثمار الثروات العراقية ومدى الاستفادة منها ، والبحث هو دراسة موضوعية تمس بيئة العراق وامنه الوطني وعلاقاته الخارجية يهدف بالنتيجة الى جملة نقاط منها :

1–تحليل مضمون الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف وتوضيح انعكاساتها على الامن الوطني العراقي.

2–تبيان المخاطر البيئية التي يمكن تلافيها من خلال هكذا اتفاقيات.

3–لفت الانتباه الى بعض الجوانب المهملة في السياسة الخارجية العراقية وان الدبلوماسية العراقية يجب ان تنشط في كافة الاتجاهات بدون استثناء.

رابعا –الحدود الزمكانية للدراسة: –

تشتمل على حدود جمهورية العراق التي تقع في جنوب غرب قارة اسيا وتشكل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي تحدها تركيا من الشمال وإيران من الشرق وسوريا والاردن والعربية السعودية من الغرب والخليج العربي والكويت والعربية السعودية من الجنوب وتمتد بين بين دائرتي عرض (َ6–ْ29الى27َ –ْ37) شمالا وبين خطي طول (َ39 ْ38 و36َ 48ْ) والبالغة مساحته 435052كم ^{2}خريطة (1)، وفي الحقيقة ان هذا الموقع له انعكاسات بيئية على العراق كون العراق بهذا الموقع أصبح دولة ذات مناخ قاري شبه مداري وامطاره تشبه في نظامها مناخ البحر المتوسط وبالتالي تتعدم امطاره صيفا ويخضع لموسم جفاف طويل ، فضلا عن ذلك فان موقع العراق في أسفل مجرى نهري دجلة والفرات (دولة المصب) قد ساهم في وصول المياه

الملوثة من دول المجرى الاوسط (سوريا) والاعلى (تركيا).[2] اما الحدود الزمانية للدراسة فتمتد من سنة 1972 وهو تاريخ عقد اول مؤتمر بيئي دولي برعاية الامم المتحدة وهو مؤتمر استكهولم الى سنة 2030 بعد ان اخذ الباحث بنظر الاعتبار وضع استراتيجيات مستقبلية بناء على ماقره مؤتمر باريس للتغيرات المناخية عام 2015وتعهدات العراق في هذا المؤتمر التي تمتد لعشر سنوات قادمة وما اقرته استراتيجية الامن الوطني العراقي لعام 2016.

[2] ـ عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق اطارها الطبيعي ونشاطها الاقتصادي – جانبها البشري وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد 2009، صفحات متفرقة.

خريطة (1) موقع العراق من العالم والوطن العربي

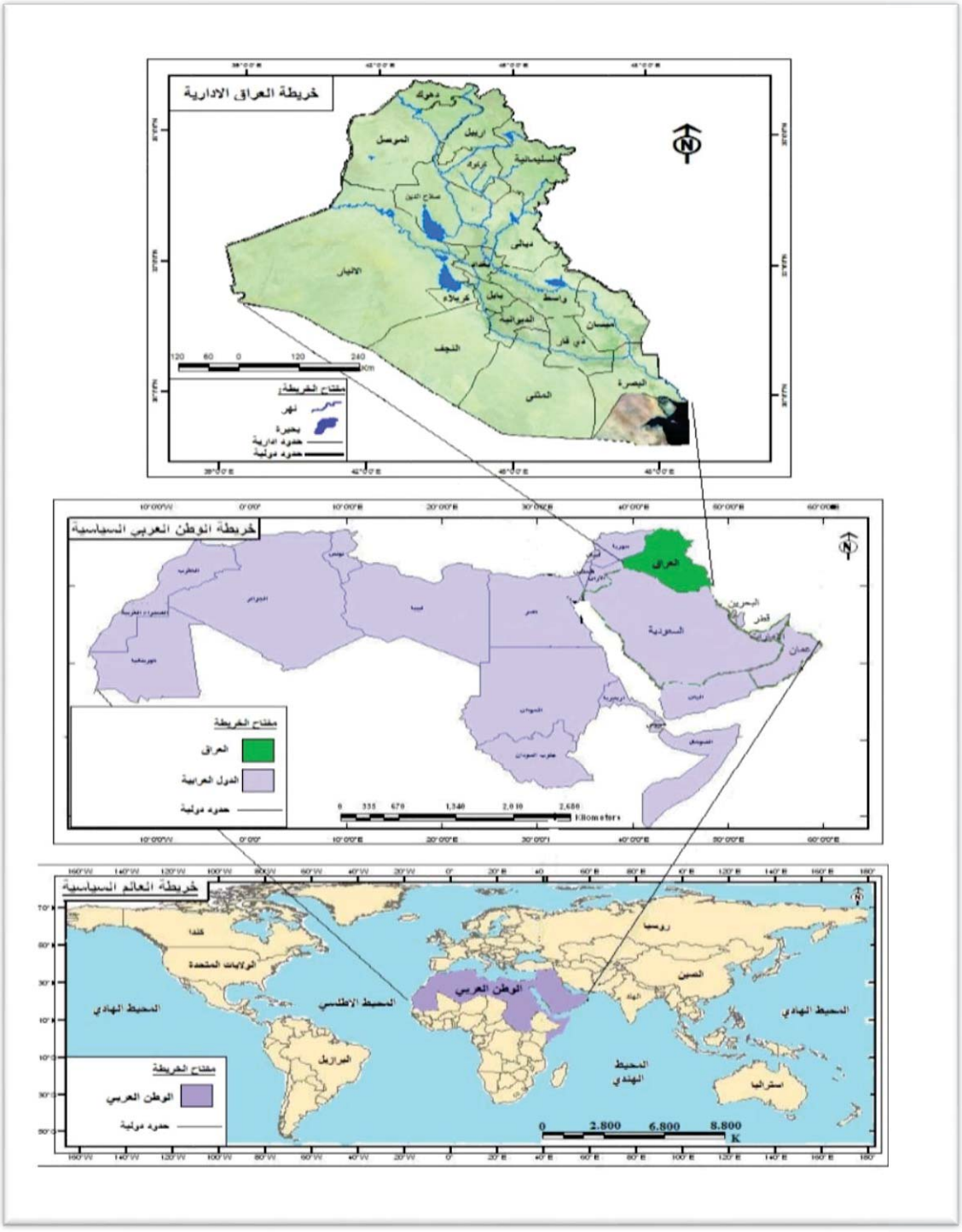

الخريطة من اعداد الباحث بالاعتماد على محمد يوسف إبراهيم و غزوان النجار، أطلس العراق والعالم، دار الرافدين للعلوم، بدون سنة او مكان طبع ص 9.

خامسا–مناهج البحث المتبعة في الدراسة: –

1 –المنهج التاريخي

وهو من المناهج المهمة في الجغرافية السياسية حيث يهتم بتقصي الجذور التاريخية لأي مشكلة سياسية يراد دراستها من دون التوغل كثيرا في التاريخ والابتعاد عن الهدف الرئيس، وقد استخدم الباحث هذا المنهج في الفصل الثاني لتتبع البعد التاريخي للاهتمام بقضية البيئة والجهود الدولية المبذولة في هذا المجال والتسلسل التاريخي للاتفاقيات البيئية.

2–المنهج الوظيفي

وهو منهج اتبعه هارتشورن حيث اعطى اهتماما كبيرا لوظيفة الدولة وإثر العوامل الجغرافية على اتخاذ القرار السياسي ويهتم من يدرس هذا المنهج بدراسة وظيفة الدولة الداخلية والخارجية وأثر الحكومات وقراراتها السياسية على الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية .

ويرى هارتشورن من خلال هذا المنهج ان الجغرافية السياسية تهتم بقوة الدولة ووزنها السياسي من خلال التحليل الدقيق لتركيب وتكوين وخصائص الدولة الطبيعية والبشرية ومواردها وانتاجها ومشكلاتها المختلفة أي كل ما يؤثر على قوتها ويهدد امنها الوطني وكيانها ويسهم او يحد من ثقلها في المجالين الإقليمي والعالمي [3].

وباختصار فان هذا المنهج يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين اثر القرار السياسي على المقومات الجغرافية للدولة طبيعيا وبشريا ، وبين اثر المشاكل الجغرافية على صناعة القرار السياسي داخليا وخارجيا ، وقد استخدم الباحث هذا المنهج في الفصل الثالث لغرض الاستفادة منه في تحليل إدارة الحكومات العراقية المتعاقبة لملف الامن الوطني وصناعة القرار البيئي في العراق من جهة وتوضيح التحديات البيئية التي أصبحت تشكل خطرا على الامن الوطني العراقي من جهة ثانية وفق المنظور الجغرافي وحسب الرؤيا الدولية المعاصرة لقضيتي الامن الوطني والتحديات البيئية.

3– المنهج التطبيقي

وهو من المناهج المستحدثة في الجغرافية السياسية وقد ترافق ظهوره مع ظهور الجغرافية التطبيقية

---

[3]- فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية بيروت ،1983، ص 32.

التي تعمل على ابراز نفعية الجغرافية من خلال عملها على تطبيق الأساليب الجغرافية الحديثة من مسح وتعليل وتحليل بغية المساهمة في إيجاد حلول للمشكلات العالمية وبالتالي الافادة من المعرفة الجغرافية في تحسين الاحوال البشرية اي ان مهمة الباحث في الجغرافية التطبيقية سوف تتعدى التفسير الى وضع تصورات التغيير نحو الافضل من خلال استشرافه للمستقبل لتحديد ما يجب ان يكون من الخطط المستقبلية والتنبؤ وطرح الاحتمالات بأحداث ظروف جديدة و طرح السياسات والبرامج التي يمكن للمخططين والمعنيين بالمشكلة ان يقوموا بتنفيذها والجغرافي التطبيقي بحكم تحليله للسبب والاثر والحل لأي مشكلة اجتماعية او اقتصادية او بيئة يمكن ان يقوم بدور مشارك – وليس فقط استشاري– في تنفيذ هذه السياسات والبرامج في عمليات رصد انعكاساتها لكي تحقق اهدافها على الوجه الاكمل. [4]

وكانت بداية الجانب التطبيقي للجغرافية السياسية بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة الادعاء الزائد بمعرفة الادعاءات الاقليمية بعد تلك الحرب حيث ظهر دور الجغرافيين واضحا خلال مؤتمر السلام خصوصا مسالة رسم الخريطة السياسية لاوربا وكان بومان من ابرز الجغرافيين الذين ساهموا في رسم خريطة اوربا السياسية ومن ثم كان تطور هذا المنهج نتيجة منطقية لتطور استخدام المعلومات للإفادة منها في دراسة المشكلات الدولية فاستحدثت وزارة الدفاع الامريكية قسم للدراسات الجغرافية .

هذا المنهج يمكن الباحث من المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل الدولية بالاشتراك مع المتخصصين بالعلاقات الدولية والقانون الدولي والعلوم السياسية ومنها مشكلات البيئة الدولية [5] إضافة الى جعله قادرا على وضع الخطط والبرامج المستقبلية ، وقد استخدم الباحث هذا المنهج في الفصل الرابع حيث تطرق الى الجوانب الجغرافية للمشاكل القانونية والسياسية والاقتصادية والبشرية في العراق وتطبيق طريقة التحليل الرباعي لتحليل واقع العلاقة بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في الوقت الحالي واستشراف نظرة مستقبلية لهذه العلاقة .

---

[4] - باسم عبد العزيز عمر العثمان، مناهج البحث الجغرافي وتطبيقها في الجغرافية البشرية، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الاولى 2009، ص69.

[5] - عصام محمد ابراهيم، الجغرافية السياسية ، المكتب العربي للمعارف ،بدون سنة طبع او مكان طبع ،ص23.

سادسا – تنظيم بنية الدراسة : –

بنيت الدراسة على اربعة فصول وهي كالاتي: –

الفصل الاول / الإطار النظري والمفاهيمي حيث تضمن مقدمة البحث وعناصر الإطار النظري الرئيسة المتمثلة بالمشكلة والفرضية واهمية ومبررات الدراسة وهيكلية البحث وتحديد منطقة الدراسة.

الفصل الثاني / وقد جاء تحت عنوان (الابعاد السياسية للاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف) وتضمن ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الاول/ مفهوم الاتفاقيات الدولية وعلاقتها بالجغرافية السياسية .

حيث تطرق الباحث في هذا الفصل الى مفهوم الاتفاقيات الدولية واهميتها وطرق تصنيفها ثم علاقتها بالجغرافية السياسية من خلال استعراض المنظمات والتحالفات والتكتلات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكيف ان دول العالم بدأت تدرك اهمية الانخراط في مجالات التعاون الدولي للحصول على الاستفادة القصوى والاطار الفلسفي لتفسير العلاقة بين الاتفاقيات الدولية والجغرافية السياسية من خلال اراء المفكرين الاوائل مثل كيلين وراتزل وتوصل الباحث الى ان الاتفاقيات الدولية محط اهتمام الباحث في الجغرافية السياسية كونه يهدف في النهاية الى تامين قوة الدولة بأية وسيلة ممكنة ،اما الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف فأنها تتضمن جانبين سياسي وبيئي مما يجعل المختص بالجغرافية السياسية الاقدر على الخوض بها تفاوضيا كونه يمتلك الخلفية البيئية والسياسية .

المبحث الثاني / الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف .

وقد تناول هذا المبحث تعريفا بالاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف باعتبارها احد اشكال التفاهمات الدولية الحديثة التي اهتمت بمعالجة المخاطر البيئية ،وصنف الباحث الاتفاقيات المذكورة الى جيلين الجيل الاول قبل عام 1972 حيث كانت الاتفاقيات البيئية تعقد خارج رعاية الامم المتحدة وتقتصر على الدول الكبرى آنذاك وغايتها اقتصادية واستعمارية بالدرجة الاولى اما الجيل الثاني فيبدا من سنة 1972 اي منذ مؤتمر ستوكهولم في السويد وهذا الجيل من الاتفاقيات برعاية الامم المتحدة وتوسعت المشاركة فيها وتأسس برنامج الامم المتحدة للبيئة

يونيب (UNEP)المختص بشؤون البيئة العالمية وقد توصلت الاجتماعات والمؤتمرات المتواصلة عن توقيع العديد من الاتفاقيات للحد من مخاطر التلوث البيئي .

المبحث الثالث/الرؤيا الدولية وموقف العراق من الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف.

تباينت المواقف الدولية من الاتفاقيات البيئية المذكورة منذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972 مرة لأسباب سياسية ومرة لأسباب اقتصادية فقاطعت دول الكتلة الشرقية على سبيل المثال مؤتمر ستوكهولم لأسباب تتعلق بعدم دعوة المانيا الشرقية في وقتها واعقبها اعتبارا من مؤتمر كيوتو الموقف الامريكي الرافض لتخفيض انبعاثات الكاربون باعتبار أنه سيضر بمصالحها الاقتصادية فيما ناورت روسيا للحصول على مكاسب سياسية وفعلا كان لها ماارادت وكان للصين والهند والدول النامية وجهات نظر مختلفة بحسب رؤيتها للحدث.

أما العراق فان تذبذب صناعة القرار البيئي وعدم إيلاء القضايا البيئية اهتماما كافيا فضلا عن ظروفه السياسية وخصوصا سنوات العقوبات الدولية قد أدت إلى مصادقته المتأخرة على هذه الاتفاقيات فلم ينخرط فيها الا قبل سنوات قليلة وربما يكون للقصور في هيكلية صناعة القرار البيئي العراقي دورا في ذلك أيضا ، وعلى الرغم من تأسيس وزارة البيئة لأول مرة سنة 2004 وجهودها الحثيثة في متابعة قضايا البيئة على الصعيدين العالمي والمحلي الانها سرعان ماالغيت بداعي الاصلاح والتقشف سنة 2015وعادت لتعمل تحت مظلة وزارة الصحة حيث سميت وزارة الصحة والبيئة .

الفصل الثالث/علاقة البيئة بالامن الوطني والتحديات البيئية في العراق.

تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرق المبحث الاول الى العلاقة بين الامن الوطني والبيئة حيث وضح الباحث فيه مفهوم الامن الوطني والاختلاف بين المفهوم التقليدي القديم الذي كان يعتمد على الجانب العسكري فقط والمفهوم المعاصر الحديث الذي أصبح يضم عناصر عديدة ومنها البيئة وحاول الباحث في هذا المبحث تقديم نموذج مقترح للأمن الوطني العراقي يعتمد على العناصر الحديثة.

فيما تضمن المبحثين الثاني والثالث التحديات البيئية في العراق وصنفهما الى تحديات بشرية تمثلت بالضغط السكاني والديمغرافي وقلة الوعي البيئي لدى السكان وعدم احساسهم

بمسؤولياتهم تجاه البيئة ودور العوامل البشرية الاخرى مثل الصناعة في تلويث الماء والهواء حيث اشارت التقارير الصادرة عن الحكومة العراقية الى انه بسبب اعداد المنشآت الصناعية والخدمية والتي لها دور بالغ في التلوث الهوائي والذي تزامن مع قلة او انعدام المراقبة عليها فان جو العراق اصبح ملوثا بشكل كبير بمكونات مختلفة من الغازات والشوائب ويقدر معدل ما يوجد من الغبار والدخان في الهواء اكثر من (600)طن ومعظمه صادر من المعامل التي تستخدم النفط الاسود الملوث للهواء مثل معامل الطابوق وهناك 18 % من التلوث عن المعامل التي تفتقد الى المرشحات والفلترات المصفية وفي نفس الوقت فان كميات المواد المستنزفة للأوزون ايضا تشهد زيادة مستمرة في العراق وان كمياتها في العراق اعلى مما سجل في الدول المجاورة عدا سوريا فقد اتضح ان كميات المواد المستنفذة للأوزون (3.1836)طن عام 2002 وازدات الى(6.1580)طن عام 2007، بالإضافة الى عملية تجفيف الاهوار الذي تعود الى اسباب سياسية وادت الى اضرار بيئية بالغة بالمناخ والثروة السمكية والتنوع الاحيائي يضاف لها عامل اخر هو اثار الحروب المدمرة وخصوصا حرب الخليج الثانية سنة 1991 وحرب غزو العراق عام 2003 اما التحديات الطبيعية فتناول الباحث فيها مشكلة التصحر ومشكلة التغير المناخي وما يسببانه من اضرار بيئية بالغة حيث اتضح ان نسبة الاراضي المتصحرة في العراق بلغت نسبتها 91%من الاراضي الزراعية وهي نسبة عالية لها تبعات خطيرة على الامن الغذائي والاقتصاد العراقي اما في مجال التغيرات المناخية فان العراق شهد تناقصا في معدلات الامطار وارتفاعا في درجات الحرارة خلال المدة من سنة 1970 الى 2010.

الفصل الرابع / استثمار الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف في تعزيز منظومة الامن الوطني العراقي .

تضمن هذا الفصل مبحثين جاء المبحث الاول بعنوان المردودات العامة والخاصة للاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف واثرها على العراق وشرح الباحث فيه الفوائد العامة للاتفاقيات البيئية على مستوى العالم ثم المنافع التي سيجنيها العراق من هكذا اتفاقيات وهي منافع فنية تتعلق ببناء القدرات ومنافع قانونية تتمثل بتحسين القانون المحلي والحصول على الحماية الدولية وتجنب العقوبات الدولية ومنافع تتعلق بالمساعدة للانتقال من الاقتصاد الريعي الى

الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة واخيرا استثمار الاتفاقيات موضوع الدراسة من اجل تحسين الاداء السياسي ، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان منهجية العلاقة بين الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف والامن الوطني العراقي باستخدام نموذج التحليل الرباعي (swot) حيث استخدمت الدراسة فيه مصفوفة التحليل الرباعي (swot) لتحديد العلاقة بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف والامن الوطني العراقي.

سابعا- المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة: -

1-الاطراف (parties) / ويقصد بهذا المصطلح الدول التي انضمت الى الاتفاقيات حيث نصت اتفاقية ستوكهولم للمواد العضوية على ان "الطرف يعني دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي وافقت على الإلتزام بهذه الاتفاقية وأصبحت الاتفاقية نافذة بالنسبة إليها" فيما نصت اتفاقية فيينا على المقصود بالأطراف هو "أطراف هذه الاتفاقية، ما لم يدل النص على خلاف ذلك" واشارت اتفاقية بازل الى ان "الطرف يعني «الطرف المتعاقد» أي طرف في هذا البروتوكول."

2-الامن الوطني (National Security) /مجموعة الاجراءات والخطط التي تتخذها الحكومة لحماية مصالح البلد العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وقد تطور مفهوم الامن الوطني فأصبح له مفهومين: -

أ-المفهوم التقليدي/ وهو يقتصر على المفهوم العسكري اي حماية الدولة من التهديدات الخارجية.

ب-المعنى المعاصر /وهو انعكاس لتطور النظام الدولي حيث اتسعت التهديدات التي تتعرض لها الدولة فأصبحت الحكومات تتوجس من المخاطر الاخرى كالمخاطر الاقتصادية والامن المائي والامن الغذائي والامن البيئي مما استوجب ادخال هذه العوامل ضمن خطط الامن الوطني.

3-اليورانيوم(Uranium) عنصر موجود في الطبيعة ويأتي ترتيبه من حيث الوفرة بالتسلسل 38 ويتركز غالبا في الصخور النارية وهو ذو لون فضي رمادي وذو صلابة تضاهي الصلب، وعند اجراء عملية التخصيب يتكون اليورانيوم بنسبة (-235) عن النسبة الموجودة في اليورانيوم الطبيعي وتتكون كذلك كميات أكبر من اليورانيوم الذي تقل فيه نسبة اليورانيوم (-235) عن (0.7%) ويطلق عليه عادة اسم اليورانيوم المستنفذ او المنضب.

4-البيئة (Environment) /كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي وكل ماتحتوية هذه الاوساط من جماد ونبات وحيوان واشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وانشطة بشرية.

5-النظام البيئي /(ecosystem) هو اي مساحة طبيعية وما تحتوية من كائنات حية نباتية او حيوانية او مواد غير حية والنظام البيئي قد يكون بركة صغيرة او صحراء كبيرة ويمكن تعريف النظام البيئي بانه تجمع للكائنات الحية من نبات وحيوان وكائنات اخرى كمجتمع حيوي تتفاعل مع بعضها في بيئتها في نظام بالغ الدقة والتوازن حتى تصل الى حالة الاستقرار واي خلل في النظام البيئي قد ينتج عنه تهديم وتخريب للنظام.[6]

6-الاتفاقية الاطارية / (Framework Convention) وهي عبارة عن ورقة عمل يتم الاتفاق عليها للإعلان عن المبادئ التي سيتم اعتمادها لاحقا كأساس للتعاون ما بين الاطراف في مجال محدد مع ترك هامش من الحرية لتحديد انماط التعاون وتفاصيله.

7-الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ /وهي هيئة معنية بالتغييرات المناخية تأسست سنة 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات الاستجابة لهذا التغير ويرمز لها بالرمز (ipcc)وهو مختصر (Intergovernmental Panel on Climate Change).

8-دول الشمال والجنوب (North and South state) /وهو مصطلح سياسي حديث حيث يطلق على دول الغنية المتقدمة تكنلوجيا اسم دول الشمال اما الدول الفقيرة والاقل تطورا فيطلق عليها دول الجنوب ولاعلاقة للمصطلح بالموقع الجغرافي للدولة من حيث وقوعها بالنصف الجنوبي او الشمالي للكرة الارضية ويمكن لأي دولة تصنف ضمن دول الجنوب ان تصنف ضمن دول الشمال إذا حققت تقدما سياسيا واقتصاديا وتكنلوجيا وبالعكس[7].

---

[6]- فرانك ر سبيلمان، نانسي ا وايتنغ علم، وتقانة البيئة المفاهيم والمصطلحات، ترجمة الصديق عمر الصديق، الطبعة الاولى ،المنظمة العربية للترجمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، 2012، ص37.

[7]- مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والاهداف، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص47.

ثامنا – دراسات سابقة

على قلة ما كتب في هذا الموضوع فإنه من الممكن أن نتلمس بعض الكتابات القريبة التي اسهمت في اغناء الموضوع منها وهي كالاتي:

1– دراسات محلية:

أ–دراسة بشير جمعة عبد الجبار الكبيسي المعنونة (الحد من تغير المناخ باستخدام الاليات المرنة التي نص عليها بروتوكول كيوتو عام 1997) وهو بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية العدد الاول تطرق الباحث فيها الى الاليات المرنة (flexibility mechanisms) التي تضمنها بروتوكول كيوتو واهميتها لمساعدة الدول للوصول الى اهدافها بالخفض وتقليل الخسائر وهي تجارة الانبعاثات (Emission) و اليات التنمية النظيفة(clean development mechanism) التنفيذ المشترك (joint implementation) .

ب–دراسة صلاح البصيصي (المعاهدة الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد) وهي بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية (جامعة الكوفة) المجلد 2 الاصدار 10 لسنة 2008 ،واشارت الدراسة الى ان دستور عام 2005 في العراق قد نص في المادة(62) على ان يتم التصويت على المعاهدات الدولية في البرلمان وبموافقة ثلثي اعضاء البرلمان اي انها تكون بمثابة القانون وبالتالي فأنها اي المعاهدة يجب ان تخضع لمصادقة المحكمة الاتحادية بحسب الفقرة(92) من الدستور العراقي لعام 2005 الذي ينص على ان النظر في دستورية القوانين هو احد صلاحيات المحكمة الاتحادية وقد اكتفى الباحث بهذه الاشارة القصيرة على الرغم من ان موضوع البحث الرئيسي هو الرقابة على المعاهدات الدولية في ظل الدستور العراقي واستغرق طويلا في شرح مفهوم المعاهدات وانواعها وموقفها القانوني في الدساتير العالمية .

ت–دراسة هاشم كاظم صبيخي (سياسات الدول الصناعية واثرها في ظاهرة الاحتباس الحراري) وهو بحث منشور في مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية المجلد العاشر العدد الثامن عشر في حزيران عام 2011والتي تطرق فيها الى عدم اكتراث الدول الصناعية بتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري حيث تضمنت دراسته جذور مشكلة الاحتباس الحراري واسبابها واهم الاتفاقيات التي

عقدت من اجل الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري ومنها مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل واتفاقية كيوتو عام 1997 في اليابان والمؤتمر الدولي التاسع للبيئة في ميلانو عام 2003 ومؤتمر بوينس إيرس عام 2004 ومؤتمر مونتريال عام 2005 ومؤتمر بالي عام 2007 ومؤتمر بانكوك في تايلند في نيسان عام 2008 ومؤتمر بوزنان في بولندا وقد اقتصرت الدراسة المذكورة على ظاهرة الاحتباس الحراري ومسؤولية ومواقف الدول الصناعية منه .

وما يؤخذ على الدراسة اعتمادها بشكل كبير على شبكة المعلومات الدولية ونشرات الاخبار اليومية مما أفقدها الكثير من الرصانة العلمية.

2- دراسات عربية

أ-دراسة محمد سعيد ال عياش الشهراني (اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني) وهي رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية القيادة الأمنية سنة 2006 وقد تناول الباحث فيها العلاقة بين العولمة والامن الوطني.

وأشار الباحث الى تطور المخاطر التي تهدد الامن الوطني مثل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتبدل استراتيجيات الدفاع والحماية للأمن الوطني للدولة وانتقال هذه الستراتيجيات من الاعتماد على الإمكانيات الذاتية في مواجهة الخصم الى التكتل مع دول أخرى او الدخول في احلاف عسكرية ومعاهدات سياسية تكمل بها الدولة قوتها وتعوض بها النقص في وسائل دفاعها وحمايتها ومما يؤخذ على الرسالة ان الباحث استخدم مصطلحي الامن الوطني والامن القومي في ثنايا بحثه دون ان يفرق بين المصطلحين او يوحد استخدام المصطلح.

ب-دراسة علا شكيب باشي (التحفظ على المعاهدات الدولية المتعددة الاطراف) وهي رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا كلية الحقوق قسم القانون العام في العاصمة الاردنية عمان سنة 2008 تطرقت الباحثة فيها الى التعرف على النظام القانوني للتحفظ على المعاهدات الدولية المتعددة الاطراف من خلال ثلاث محاور رئيسية وهي مفهوم التحفظ وانواعه شروط قبول التحفظ والاعتراض عليه، الشروط التي لايقبل التحفظ فيها.

ت– دراسة ابراهيم عبد الجليل المعنونة (الاستجابة للمعاهدات البيئية والاقليمية)وهو بحث منشور ضمن التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2008 ، بيروت وقد تطرق فيها الباحث الى اهمية هذه المعاهدات ومايمكن ان تعود به من فائدة على جميع الاطراف بشكل عام ومن ثم عرج الى تفاوت استجابة الدول العربية في الانضمام الى هذه الاتفاقيات(من خلال جدول دونت فيه الاتفاقيات الاقليمية والدولية ومدى استجابة كل بلد عربي) فوضح ان قسما منها يولي اهتماما كبيرا بها مثل مصر والقسم الاخر مازال بعيدا عنها مثل العراق .

ث–دراسة ماجدة شاهين المعنونة العلاقة بين مفاوضات تغير المناخ ومفاوضات التجارة وهو بحث منشور ضمن التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية المعنون (البيئة العربية وتغير المناخ) عام 2009وتطرقت الباحثة فيه الى فكرة ربط اجراءات منظمة التجارة العالمية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف اي اتباع سياسة العصا والجزرة ولكن هذا المشروع يصطدم بمعارضة الدول المنتجة للنفط وتشير الباحثة الى انه بالرغم من تراجع العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف الى هامش جدول اعمال المفاوضات في جولة الدوحة للتنمية الا ان انصار البيئة مازالوا مستمرين بالضغط من اجل اعداد قواعد خاصة بمنظمة التجارة العالمية لاستيعاب القضايا البيئية وكذلك ناقشت الباحثة ادخال طرق الانتاج والتصنيع في تعريف السلع البيئية بهدف التخفيف من تغير المناخ حيث سيؤدي ذلك الى خضوع المنتجات المتشابهة في استخدامها وخصائصها الى معاملة متفاوتة .

ح–دراسة سحر باقر العلي المعنونة (أثر التغير المناخي على الامن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي) وهي رسالة ماجستير مقدمة الى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية عام 2013 ركزت فيها الباحثة على أثر التغييرات المناخية على الامن الوطني الكويتي من الناحية الاقتصادية مفترضة ان الدول الكبرى ستتحول الى استخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط لتقليل الانبعاثات الغازية عالميا وليس اقليميا.

خ–دراسة سهير ابراهيم حاجم المعنونة (الاليات القانونية الدولية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة)وهي اطروحة دكتوارة غير منشورة مقدمة الى المعهد العالي للدكتوراه والحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية / الجامعة اللبنانية سنة 2013 حيث قسم الباحث اطروحته الى

ابواب ضم الباب الاول المفاهيم الاساسية في البيئة واسس القانون الدولي البيئي فيما تطرق في الباب الثاني الجهود الدولية في حماية البيئة والتنمية المستدامة ،والاطروحة ضمن تخصص القانون الدولي وهي تقدم شرحا وافيا للأليات المتبعة في القانون البيئي ودور المنظمات والاتفاقيات الدولية من الناحية القانونية .

ع–دراسة فوزي حسن الزبيدي المعنونة (منهجية تقييم مخاطر الامن القومي) وهو بحث منشور في مجلة رؤوى استراتيجية المجلد الثالث العدد 11 سنة 2015 وقد تطرق فيها الباحث الى منهجية تقييم المخاطر المتعلقة بالأمن الوطني معتمدا على المنهجية البريطانية (NSRA) (National Security Risk Assessment) حيث تطرق الباحث فيها الى اهمية تقييم مخاطر الامن الوطني بصورة منهجية وفق خطوات علمية مدروسة و استعمل خمسة معايير لتقويم الخطر الذي يمكن ان يحيط بالأمن الوطني وهي تحديد المنهجية وجمع المعلومات وتنفيذ المنهجية والتأكد من صحة البيانات وتحليل النتائج والمخرجات في حين ان المنهجية البريطانية اعتمدت معيارين فقط هما مستوى احتمالية وقوع الخطر ومستوى تأثير الخطر.

3– دراسات اجنبية

A- Handbook on international Environmental Agreements: An Indian perspective .

وهي دراسة صادرة عن وزارة البيئة والغابات الهندية عام 2006 واحتوت على احد عشر فصلا تطرقت الى الاتفاقيات البيئية الدولية من وجهة نظر الحكومة الهندية استعرضت تاريخ الاتفاقيات البيئية الدولية وتاريخ نشوؤها منذ بدايات القرن العشرين واشارت الى مسالة القانون البيئي الدولي حيث ورد بحسب الدراسة ان الاتفاقيات هي من المصادر المعتمدة في القانون الدولي وركزت كذلك على الجوانب القانونية للاتفاقيات البيئية ومسيرة الاتفاقيات البيئية منذ مؤتمر استوكهولم عام 1972 ثم عرجت الى موقف الهند من الاتفاقيات البيئية الدولية واشارت الى ان الحفاظ على البيئة جزء من معتقدات الهنود الدينية والتراثية وان الهند لها دور فعال في المؤتمرات البيئية وخصوصا موقف السيدة غاندي الذي يربط الفقر بالتلوث وان الاهتمام بالبيئة قد زاد في الهند بعد مؤتمر استوكهولم عام 1972.

B- Current nations of defence, foreign affairs, intelligence and development are redundant in the new security environment .

وهي دراسة لشارل ادواردز صادرة عن دار ماجدولين للنشر في لندن عام 2007 تطرق فيها الى المفاهيم المعاصرة في الامن حيث يرى نهاية الحرب الباردة قد كشفت عن هشاشة الوضع الامني وان المخاطر الامنية لم تعد تقتصر على تامين البلد عسكريا او حمايته من الهجمات الارهابية بل ان هناك مخاطر جديدة تتمثل بالضغط السكاني وازمة الطاقة واستنزاف البيئة اضافة الى تغيير المناخ والضغوط الاقتصادية.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن هذه الدراسات كان لها أثر في تكوين منهجية جديدة وبناء دراسة تنسجم مع الفكر الجغرافي السياسي اذ جنحت جميع الدراسات السابقة لاتجاهات قانونية او بيئية او منهجية بحتة لتخرج من خلال ما تقدم بدراسة جديدة ذات منافع محددة فيها أطار ومنهج واليات عمل ملائمة قابلة للتطبيق على الوضع العراقي، متضمنة انموذج مقترح تم تطبيقه في ضوء ما يسمى بالتحليل الرباعي لتقييم واقع الامن الوطني العراقي في ضوء الاتفاقيات الدولية البيئية.

الفصل الثاني

الابعاد الجغرافية السياسية للاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف

تمهيد

يتطرق الباحث في هذا الفصل الى الابعاد السياسية للاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف من خلال ثلاث مباحث وهي:

1- علاقة الجغرافية السياسية بالاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف.

2- محتوى الاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف.

3- الرؤية الدولية وموقف العراق من الاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف.

حيث تسعى الدراسة من خلال هذا الفصل الى تثبيت علاقة الجغرافية السياسية بالاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف قبل الخوض في محتوى الاتفاقيات والخلافات الدولية التي تدور حولها.

وقد استخدم الباحث في هذا الفصل منهج البحث التاريخي في تقصي تطور التعاون الدولي والاتفاقيات الدولية بشكل عام ثم ظهور الاتفاقيات البيئية كشكل حديث من اشكال التعاون الدولي في مجال البيئية وصولا الى تحليل العلاقة بين الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف والجغرافية السياسية من ثم البحث في جذور المشكلة البيئية والتسلسل التاريخي للنشاطات الرسمية في مجال البيئة وصولا الى عقد اول اتفاقية بيئية عام 1985 وهي اتفاقية فيينا وماتلاها من اتفاقيات كان اخرها اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة عام 2001 والموقف الدولي و العراقي من قضايا البيئة والتي تراوحت بين خلافات اقتصادية وسياسية اما العراق فقد تأخرت مصادقته على الاتفاقيات البيئية لأسباب سياسية وأخرى تتعلق بتذبذب صناعة القرار البيئي العراقي .